الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/43/BDI/1

الجمعية العامة

Distr.: General
10 February 2023
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثالثة والأربعون

1-12 أيار/مايو 2023

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

بوروندي

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة 3

ثانياً – معلومات أساسية عن البلد 3

ثالثاً – تقييم تنفيذ التوصيات الصادرة عن جولة الاستعراض الثالثة في عام 2018 والتطورات المستجدة 4

ألف – الإطار القانوني والمؤسسي 4

باء – الحق في محاكمة عادلة 6

جيم – الحق في الحياة 7

دال – حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير والرأي 7

هاء – حظر التعذيب 8

واو – مكافحة العنف الجنساني 8

زاي – الاتجار بالأشخاص 10

حاء – الحق في التعليم 10

طاء – الحق في الصحة 11

ياء – الحق في العمل 11

كاف – الحق في السكن 11

لام – حقوق المرأة 12

ميم – حقوق الطفل 13

نون – حقوق شعوب الباتوا الأصلية 14

سين – حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 14

عين – حقوق الأشخاص المصابين بالمهق 15

فاء – المشردون واللاجئون والعائدون إلى وطنهم 15

صاد – النازحون من جراء تغير المناخ 15

قاف – العدالة الانتقالية 16

راء – التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان 17

رابعاً – الاستنتاجات 17

أولاً- مقدمة

1- هذا التقرير هو رابع تقرير تقدمه بوروندي في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقد أعدته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات والمعنية بصياغة التقارير الأولية والدورية[1] تحت إشراف الوزارة التي تندرج حقوق الإنسان ضمن نطاق اختصاصها.

2- وقد اتُبعت الخطوات التالية في منهجية إعداد التقرير: '1' البحث في الوثائق؛ '2' إجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان؛ '3' معالجة ما جُمع من بيانات؛ '4' عقد جلسات قبل إقرار التقرير؛ '5' إقرار التقرير على الصعيد الوطني بمشاركة جميع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان.

3- وفي إطار تلك المشاورات، نُظمت حلقتا عمل لبناء القدرات ومتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل في عامي 2019 و2021. ونُظمت، في عام 2022، حلقة عمل لإطلاق المشاورات الوطنية المتعلقة بإعداد التقرير المقدم في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل لبوروندي.

4- ورُوجع هذا التقرير وأُقِر في حلقة عمل عُقدت في كانون الثاني/يناير 2023 وضمّت أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات والمعنية بصياغة التقارير الأولية والدورية، والشركاء في التنمية، والجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

ثانياً- معلومات أساسية عن البلد

5- بوروندي بلد يقع على الحدود بين منطقة شرق أفريقيا ومنطقة وسط أفريقيا. وهي بلد تحده رواندا من الشمال، وتنزانيا من الجنوب والشرق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الغرب. وتبلغ مساحة بوروندي 834 27 كيلومتراً مربعاً، وتشمل هذه المساحة المياه الإقليمية. وتقع بوروندي على خط العرض ''34 '22 °3 جنوباً وخط الطول ''36 '21 °29 شرقاً.

6- وقُدر عدد سكان بوروندي بزهاء 438 495 11 نسمة في عام 2017، وتشير التقديرات إلى أن عددهم قد يصل إلى 14,9 مليون نسمة في عام 2030[2] بمعدل زيادة طبيعي قدره 2,4 في المائة سنوياً، ويبلغ متوسط حجم الأسر المعيشية 4,8 أشخاص في كل أسرة، ويقدر معدل الخصوبة الكلي بزهاء 5,9 أطفال لكل امرأة[3].

7- وعلى الصعيد السياسي، اعتمدت بوروندي دستوراً جديداً من خلال تنظيم استفتاء دستوري في 17 أيار/مايو 2018. وشهد البلد أيضاً انتخابات سلمية وشفافة في عام 2020 أسفرت عن إقامة مؤسسات منتخبة ديمقراطياً. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام 2018 وحتى الآن، ما فتئ اللاجئون يعودون طوعاً إلى وطنهم.

8- وعلى الصعيد الاقتصادي، وضعت بوروندي خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2027، وهي خطة لم يسبق لها مثيل من حيث عمليتها الرامية إلى إحداث تحول اقتصادي هيكلي.

ثالثاً- تقييم تنفيذ التوصيات الصادرة عن جولة الاستعراض الثالثة في عام 2018 والتطورات المستجدة

ألف- الإطار القانوني والمؤسسي

1- الإطار القانوني

9- فيما يخص التشريعات والقوانين، اعتمدت حكومة بوروندي عدداً من القوانين التي ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتشمل هذه القوانين ما يلي:

- القانون رقم 03/1، المؤرخ 10 كانون الثاني/يناير 2018، المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- القانون رقم 09/1، المؤرخ 11 أيار/مايو 2018، المتعلق بتنقيح قانون الإجراءات الجنائية؛
- القانون رقم 19/1، المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2018، المعدِّل للقانون رقم 15/1، المؤرخ 9 أيار/مايو 2015، المنظِّم للصحافة في بوروندي؛
- القانون رقم 022/1، المؤرخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، المعدِّل للقانون رقم 18/1، المؤرخ 15 أيار/مايو 2014، المتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة وولايتها وتكوينها وتنظيمها وعملها؛
- القانون رقم 08/1، المؤرخ 13 آذار/مارس 2019، المنقِّح للقانون رقم 26/1، المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2014، المتعلق بإنشاء المحكمة الخاصة للأراضي والممتلكات الأخرى، وتنظيمها وتكوينها وعملها واختصاصها وإجراءات الاحتكام إليها؛
- القانون الأساسي رقم 11/1، المؤرخ 20 أيار/مايو 2019، المعدِّل لقانون الانتخابات رقم 56/1، المؤرخ 4 حزيران/يونيه 2014؛
- القانون رقم 07/1، المؤرخ 12 آذار/مارس 2020، المعدِّل للقانون رقم 07/1، المؤرخ 3 آذار/مارس 2018، والمتعلق بتقديم الخدمات الصحية في بوروندي؛
- القانون رقم 11/1، المؤرخ 8 أيار/مايو 2020 والمتعلق بتنظيم مزاولة مهنة الصيدلة وتنظيم الأدوية المخصصة للاستخدام البشري؛
- قانون الحماية الاجتماعية في بوروندي رقم 12/1 المؤرخ 12 أيار/مايو 2020؛
- قانون التأمين في بوروندي رقم 06/1 المؤرخ 17 تموز/يوليه 2020؛
- القانون رقم 07/1، المؤرخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020، المعدِّل للقانون رقم 22/1، المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2011، والمتعلق بإعادة تنظيم التعليم العالي في بوروندي؛
- القانون رقم 09/1، المؤرخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، المعدِّل للقانون رقم 08/1، المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2011، والمتعلق بالتنظيم العام للإدارة العامة؛
- القانون رقم 11/1، المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، المنقِّح للمرسوم بقانون رقم 037/1، المؤرخ 7 تموز/يوليه 1993، والمتعلق بتنقيح قانون العمل في بوروندي؛

- القانون رقم 03/1، المؤرخ 23 كانون الثاني/يناير 2021، المكمل لأحكام قانون الإجراءات المدنية المتعلقة بإعادة إنشاء مجلس أعيان التلال؛
- القانون رقم 06/1، المؤرخ 19 آذار/مارس 2021، المتعلق بإدارة المواد الكيميائية؛
- القانون رقم 09/1، المؤرخ 25 آذار/مارس 2021، المعدّل لقانون البيئة في جمهورية بوروندي؛
- القانون رقم 19/1، المؤرخ 17 حزيران/يونيه 2021، المعدِّل لقانون الاستثمار في بوروندي رقم 24/1، المؤرخ 10 أيلول/سبتمبر 2008؛
- القانون رقم 025/1، المؤرخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، المتعلق بتنظيم الهجرة في بوروندي؛
- القانون رقم 09/1، المؤرخ 14 آذار/مارس 2022، المعدِّل لبعض أحكام قانون الحماية الاجتماعية في بوروندي رقم 12/1، المؤرخ 12 أيار/مايو 2020؛
- القانون رقم 10/1، المؤرخ 16 آذار/مارس 2022، المتعلق بمنع الجرائم الإلكترونية وقمعها.

2- الإطار المؤسسي

10- وضِع وعُزز، منذ عام 2018، إطارٌ مؤسسي يكفل احترام حقوق الإنسان وتعزيزها. وبموجب ذلك الإطار، جُددت، في عام 2022، ولايتا مؤسسة أمين المظالم ولجنة الحقيقة والمصالحة.

11- ويتجلى امتثال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التام لمبادئ باريس في إعادة اعتمادها، في حزيران/يونيه 2021، ضمن الفئة "ألف" من جانب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتواصل الحكومة سنوياً زيادة الميزانية المخصصة للجنة لتمكينها من تعزيز أنشطتها وعمل فروعها.

12- وتواصل الحكومة تعزيز المؤسسات والآليات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال ما يلي: '1' إضفاء طابع لا مركزي على مؤسسة أمين المظالم من خلال إنشاء فروع تابعة لها على مستوى المحافظات؛ '2' تعزيز الموارد المالية والبشرية المخصصة للمرصد الوطني لمنع الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب؛ '3' إعادة إنشاء مجلس أعيان التلال[4]؛ '4' إنشاء إدارة معنية بمنع العنف الجنساني وبتقديم الرعاية الشاملة للضحايا في وزارة التضامن الوطني والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية؛ '5' إنشاء مديرية معنية بحفز عمالة المهاجرين[5]؛ '6' إنشاء لجنة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة[6].

13- وتشمل التدابير الأخرى التي اتخذتها حكومة بوروندي لجعل الخدمات التي تقدمها الدولة أكثر كفاءة وشفافية وقابلية للمساءلة عنها: '1' وضع خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2027؛ '2' وضع الخطة الوطنية للتنمية الصحية للفترة 2019-2023؛ '3' تفعيل عشر نوافذ وحيدة في المحافظات لتيسير الحصول على مختلف الوثائق الإدارية[7] '4' الشروع في تنفيذ برامج زيارة أعضاء الحكومة جميع محافظات البلد للاستماع إلى مظالم السكان بناء على تعليمات فخامة رئيس الجمهورية[8].

14- وبالإضافة إلى ذلك: '1' استحدثت وزارة العمل والتوظيف، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوابة شبكية تتيح إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية؛ '2' اتخذت بوروندي تدابير لتحسين إدارة المالية العامة، مع التركيز على شفافية النفقات الجارية ومراقبتها ورصدها؛ '3' بالنسبة للسنة المالية 2022-2023، يُعَد قانون المالية في سياق خاص يتسم بتنفيذ إصلاحات إدارة المالية العامة التي تهدف إلى نقل متوسط الميزانية إلى الميزانية البرنامجية؛

'4' زادت مؤسسات التلال والبلديات من خبراتها في مجال تعزيز الحكم المحلي في بوروندي؛ '5' مراعاة البعد الجنساني في جميع إجراءات الإصلاحات الإدارية؛ '6' إنشاء مصرف الاستثمار من أجل الشباب ومصرف الاستثمار والتنمية من أجل المرأة؛ '7' إنشاء وكالة التنمية في بوروندي.

باء- الحق في محاكمة عادلة

15- بوروندي دولة تحكمها سيادة القانون، ويكفل دستورها وقوانينها الحق في محاكمة عادلة من جانب سلطة قضائية مستقلة. وقد جعلت وزارة العدل هذا الحق أحد المبادئ التوجيهية لسياستها القطاعية للفترة 2016-2020. وبناء على ذلك، لكل شخص الحق في سبيل انتصاف فعال أمام المحاكم[9].

16- وتتجلى هذه الرؤية في وثيقة السياسة القطاعية لوزارة العدل للفترة 2016-2020، التي تشدد على أن تساوي المواطنين أمام القانون يعني تساوي الجميع في فرص اللجوء إلى المؤسسة القضائية لكي تعترف بحقوقهم. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى المرسوم رقم 203/100، المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 2021، المتعلق بمهام الأمانة الدائمة للمجلس الأعلى للقضاء وتنظيمها وعملها والمرسوم رقم 259/100، المؤرخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، المتعلق بتعيين أعضاء الأمانة الدائمة للمجلس الأعلى للقضاء، والمرسوم رقم 075/100، المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2022، المتعلق بتعيين بعض أعضاء المجلس الأعلى للقضاء. وتوجد أيضاً 134 محكمة محلية في بلديات البلد البالغ عددها 119 بلدية، بواقع محكمة محلية واحدة في كل بلدية، باستثناء أربع بلديات ريفية وثلاث بلديات حضرية توجد بها أكثر من محكمة واحدة. وعلى مستوى المحافظات، توجد 20 محكمة ابتدائية بواقع محكمة واحدة في كل محافظة، باستثناء بلدية بوجومبورا، التي تضم ثلاث محاكم ابتدائية. وتوجد 7 محاكم استئناف في جميع أنحاء البلد، بواقع محكمة واحدة في كل من بوجومبورا، ونتاهانغوا، وموها، وبوروري، وماكامبا، وغيتيغا، ونغوزي.

17- وبالإضافة إلى هذه المحاكم العادية، يوجد العديد من المحاكم المتخصصة، مثل محاكم العمل، والمحاكم التجارية، والمحكمة الإدارية، ومحكمة مكافحة الفساد، والمحكمة الخاصة بالأراضي والممتلكات الأخرى، فضلاً عن المحاكم العسكرية. أما المحكمة العليا، فهي أعلى درجة من درجات الاختصاص القضائي، بينما تكفل المحكمة الدستورية امتثال القوانين أحكام الدستور.

18- وبالإضافة إلى التقدم المحرز المذكور أعلاه، أحرز تقدم هام آخر في مجال إتاحة سبل اللجوء إلى القضاء. فقد اعتمدت بوروندي الاستراتيجية الوطنية للمعونة القضائية في بوروندي، في نيسان/أبريل 2018، بغية المساهمة في تحسين إمكانية لجوء السكان عموماً والمستضعفين من أفراد وجماعات خصوصاً إلى القضاء من خلال إنشاء آليات معونة قضائية وتفعيلها باتباع نهج منسق يعزز أوجه التآزر والتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة.

19- ومن خلال تلك الآليات، استفاد أكثر من 532 8 شخصاً مستضعفاً ومحروماً، من بينهم 620 3 امرأة و417 شخصاً من الأشخاص ذوي الإعاقة و321 شخصاً من شعب توا[10]، من خدمات المعونة القضائية والمساعدة القانونية المجانية التي يقدمها المحامون للاحتجاج بحقوقهم أمام المحاكم.

20- وفي السياق نفسه، استفاد 800 قاصر مخالف للقانون من خدمات المعونة القضائية التي يقدمها المحامون، ويتمتع هؤلاء القصر بظروف احتجاز جيدة في مراكز إعادة التأهيل.

21- وبالإضافة إلى ذلك، استفاد أكثر من 000 59 شخص، من بينهم 000 31 امرأة، من جلسات التثقيف والتوعية بحقوقهم وبالإجراءات القانونية، وشاركوا في فعاليات جماهيرية.

جيم- الحق في الحياة

22- تنص المادة 24 من دستور بوروندي على أن "لكل إنسان الحق في الحياة". وتنص المادة 19 من الدستور على أن الحقوق والواجبات المعلنة والمكفولة بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المصدق عليها حسب الأصول جزءٌ لا يتجزأ من الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، ينص الدستور، ولا سيما المادتان 13 و18 منه، على القواعد الأساسية السارية.

23- وينص قانون الإجراءات الجنائية على إجراءات جزائية تهدف إلى التعجيل بمحاكمة مرتكبي مختلف الجرائم، بما فيها الجرائم التي تنتهك الحق في الحياة[11]. وهذا هو الإجراء الخاص المتبع في التحقيق في الجرائم والجنح التي يُلقى القبض على مرتكبيها وهم متلبسون بارتكابها أو التي تعتبر مرتكبة بالتلبس، وفي محاكمتهم[12].

دال- حرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير والرأي

24- تكفل المادتان 27 و28 من دستور جمهورية بوروندي حرية التعبير. وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، اعتُمدت 885 رابطة.

25- وبالإضافة إلى ذلك، تكفل المادة 45 من قانون الصحافة لعام 2018 هذه الحرية. وقد عُدِّل القانون رقم 15/1، المؤرخ 9 أيار/مايو 2015، المنظم للصحافة في بوروندي بموجب القانون رقم 019/1، المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2018، تحسيناً لاتساقه مع معايير حقوق الإنسان.

26- وفي الفترة ما بين عامي 2021 و2022، أعيد فتح إذاعتي "Bonesha" و"BBC"وموقع "IKIRIHO" وموقع صحيفة ""IWACU، وهي وسائل إعلام مملوكة للقطاع الخاص، وذلك بعد تعليقها في عام 2015 لعدم امتثالها قواعد المهنة. والحوار جار لإعادة فتح وسائل الإعلام الخاصة الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن دليل وسائل الإعلام في بوروندي يضم 239 وسيلة إعلام من جميع الفئات وأن هناك 218 1 صحفياً مسجلاً في سجل ووسائل الإعلام الوطنية وحاملاً لبطاقة صحفية بيومترية.

27- ومن أهم أوجه التقدم المحرز على صعيد التعايش "السلمي" بين الأحزاب السياسية قبل أقل من ستة أشهر من انتخابات عام 2020، الانخفاض الكبير في حدة الاشتباكات بين الناشطين في حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم وبعض الناشطين في أحزاب المعارضة، بما فيها المجلس الوطني للتحرير.

28- أما المعارضة السياسية، فقد عُززت حقوقها بتدعيم الآليات الوطنية للحكم السياسي الرشيد، بما في ذلك من خلال إعادة تنشيط المنتدى الجامع للأحزاب السياسية في بوروندي، الذي تجري فيه المناقشات السياسية.

29- وفي هذا السياق، التزم ممثلو الأحزاب السياسية المعتمدة في بوروندي، وعددها 36 حزباً، في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، في بوجومبورا، بالحفاظ على السلم خلال العملية الانتخابية لعام 2020.

30- وبالإضافة إلى ذلك، افتتح رئيس جمهورية بوروندي، فخامة السيد إيفاريست نداييشيمي، معتكفاً جمع قادة الأحزاب السياسية وعُقد لمدة يومين في 11 و12 آب/أغسطس 2022، في غيتيغا، تحت شعار "الحوكمة السياسية والاقتصادية في دولة ديمقراطية".

31- ودعت الحكومة مجدداً قادة الأحزاب السياسية في المنفى غير الخاضعين للملاحقة القضائية خصوصاً واللاجئين الآخرين عموماً إلى العودة إلى بلدهم من أجل المساهمة في التحضير لانتخابات عام 2020، وتعهدت باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامتهم. وقد عاد العديد منهم بالفعل إلى البلد تلبية لتلك الدعوة.

هاء- حظر التعذيب

32- تحظر المادة 25 من دستور جمهورية بوروندي لعام 2018 التعذيب. وبالإضافة إلى ذلك، ينص قانون العقوبات لعام 2017، في المواد 207 و208 و209 منه، على عقوبات شديدة لمعاقبة مرتكبي أفعال التعذيب. والواقع أن أي شخص يعرِّض شخصاً للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يعاقب بالسجن عشر سنوات وبالغرامة بمبلغ يتراوح بين مائة ألف ومليون فرنك بوروندي.

33- وبغية منع التعذيب، نظمت بوروندي دورات تدريبية عن طريق وزارة حقوق الإنسان ووزارة الأمن لفائدة 434 4 موظفاً حكومياً (من ضباط الشرطة والجيش، والقضاة، والأطباء، والمستشارين المجتمعيين، وزعماء المناطق، وغيرهم) ممن يؤدون دوراً في إجراءات التحقيق.

34- وتُبث أسبوعياً برامج عبر القنوات الإذاعية وعلى وسائل التواصل الاجتماعي من أجل إذكاء وعي عامة الجمهور. ويسمح القانون لأي رابطة معتمدة بالانضمام إلى ضحية التعذيب أو تقديم شكوى باسم الضحية. ويقدم مركز تعزيز حقوق الإنسان ومنع الإبادة الجماعية التدريب لمجالس أعيان التلال ورؤساء المناطق على اتفاقية مناهضة التعذيب وعلى تدابير قمع أفعال التعذيب وسوء المعاملة. وفي هذا السياق، دُرب 594 شخصاً منذ عام 2018.

35- وعلى مستوى الشرطة الوطنية البوروندية، توجد هياكل لتدريب ضباط الشرطة[13] تقدم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان والاستخدام المشروع للقوة.

36- وبالإضافة إلى ذلك، تُجري الوزارة المعنية بحقوق الإنسان بانتظام زيارات إلى أماكن سلب الحرية في جميع محافظات البلد لرصد المخالفات المؤدية إلى انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أُجريت 398 زيارة منذ عام 2018.

37- وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2021، أحالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى مكتب المدعي العام 9 حالات تعذيب.

38- وأحرزت بوروندي تقدماً كبيراً في إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب في أعقاب تصديقها على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في عام 2013. وفي هذا الصدد، عُقدت، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 ونيسان/أبريل 2021، مشاورتان وطنيتان أسفرتا عن وضع مشاريع قوانين منقِّحة للقانون المنشئ للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. واختيرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لإيواء الآلية الوطنية لمنع التعذيب. وتعتزم بوروندي إنجاز العملية التشريعية بما يفضي إلى إنشاء الآلية الوطنية لمنع التعذيب إنشاءً فعلياً.

واو- مكافحة العنف الجنساني

39- تكفل المادة 13 من دستور بوروندي المساواة وعدم التمييز لجميع البوروندیين. ويراعي القانون رقم 09/1، المؤرخ 11 أيار/مايو 2018، المعدِّل لقانون الإجراءات الجنائية المنظور الجنساني في إجراءات التحقيق والإجراءات السابقة للمحاكمة، وذلك بموجب الفقرتين 3 و4 من المادة 32 والمادة 135 منه.

40- ومن أجل ضمان معالجة حالات العنف الجنساني معالجةً سليمة، اتخذت الحكومة تدابير شتى للتصدي لجميع أشكال العنف هذه. وفي هذا الصدد، قامت الحكومة بما يلي: '1' إنشاء أقسام ودوائر متخصصة في النيابات العامة والمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وفقاً للمادة 416 من قانون الإجراءات الجنائية[14]؛ '2' عقد جلسات خاصة لسماع قضايا العنف الجنساني وتوعية القضاة بالتدابير الكفيلة بقمع جرائم العنف الجنساني، ما أدى إلى تسريع وتيرة البت في هذه القضايا وانخفاض عدد قضايا العنف الجنساني من 216 21 قضية في عام 2017 إلى 852 14 قضية في عام 2021؛ '3' تخصيص اللون الأحمر لملفات قضايا العنف الجنساني لتمييزها عن ملفات القضايا الأخرى.

41- ولوحظت تطورات مهمة أخرى على مدى السنوات الخمس الماضية منها، مثلاً، ما يلي: '1' تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني وخطة عملها للفترة 2018-2022؛ '2' إنشاء مركز لتقديم الرعاية الشاملة لضحايا العنف الجنسي والجنساني في محافظة روموغ في عام 2020؛ '3' اعتماد وزارة الأمن استراتيجية قطاعية لمكافحة العنف الجنساني؛ '4' اعتماد سياسة لمكافحة العنف والتحرش الجنسي والمضايقة في مكان العمل؛ '5' تعيين منسقين للشؤون الجنسانية في جميع مراكز الشرطة والمحاكم والهيئات القضائية؛ '6' التثقيف والتوعية، منذ حزيران/يونيه 2017، بالقانون المحدد المتعلق بالعنف الجنساني؛ '7' تنظيم حملات "لا حمل في المدرسة" في المدارس واعتماد سياسة لإعادة إدماج الأمهات العزبات؛ '8' توفير معدات تدريب وأدوات توعية (برامج تدريبية) للشباب بشأن مكافحة الحمل والعلاقات الجنسية المتعددة؛ '9' إنشاء لجان مشتركة بين الآباء والأمهات والمعلمين من أجل تهيئة بيئة مدرسية مؤاتية تكفل المساواة بين الجنسين؛ '10' إنشاء نوادي مدرسية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني وتعزيز النوادي الموجودة.

42- وتشمل التدابير الأخرى ما يلي: '1' إنشاء خط المساعدة الهاتفية المجاني 116 لمساعدة الأطفال الذين يتعرضون لمختلف أشكال العنف؛ '2' إذكاء وعي الشباب من خلال حملة "هومورا كيبوندو" التي تنظم سنوياً منذ عام 2017؛ '3' إنشاء نظام للإنذار المبكر في إطار جهود مكافحة العنف الجنسي والجنساني باستخدام رسائل الإنذار وإرسالها عبر الهاتف؛ '4' إنشاء مركز امتياز لمكافحة العنف الجنسي والجنساني بموجب مرسوم مكافحة العنف الجنسي والجنساني[15]؛ '5' تنظيم دورات لتدريب الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن مكافحة العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما ضباط الشرطة القضائية[16] والمدعين العامين/قضاة التحقيق (تدريب 85 قاضياً من قضاة التحقيق على "دليل القضاة في التعامل مع قضايا العنف الجنسي والجنساني")؛ '6' تنظيم دورات توعوية وتدريبية لفائدة الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الجهات المسؤولة عن إدارات التنمية والأسرة في المحافظات على الصعيد المحلي والإدارة المحلية، بشأن مسؤولياتها وتكامل أدوارها في قمع العنف الجنسي والجنساني؛ '7' قيام منظمات غير حكومية ومؤسسات عامة بتنظيم حملات سنوية واسعة النطاق مدتها 16 يوماً لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات؛ '8' إنشاء إدارة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني منذ نيسان/أبريل 2021 في وزارة التضامن الوطني والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية.

43- وتجدر الإشارة إلى أن حالات العنف الاجتماعي - الاقتصادي أكثر من حالات العنف الجنسي والجنساني الأخرى[17].

44- ومن أجل تحسين الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات، اتخذت بوروندي عدداً من الإجراءات، منها ما يلي: '1' إنشاء آلية حوار تُجرى في إطارها حوارات منتظمة بين المنتدى الوطني للمرأة والرابطات الأخرى العاملة في مجال مكافحة العنف الجنساني؛ '2' إعادة تنشيط اللجان الأمنية المشتركة ولجان الوساطة المجتمعية لمنع العنف الجنساني.

45- ومن أجل مقاضاة مرتكبي العنف الجنساني، أجريت في عام 2020 دراسات بشأن أفعال العنف التي تستهدف النساء والفتيات، بما فيها العنف الجسدي والاغتصاب والتعذيب، وانطوت تلك الدراسات على إشراك الرجال في مكافحة العنف الجنساني. وأُجري، في عام 2021، تقييم للأعراف الاجتماعية في بوروندي. وتهدف جميع هذه الدراسات إلى تحديد أشكال العنف المختلفة على نحو أفضل واقتراح استراتيجيات لإشراك الرجال في مكافحتها إلى جانب إجراءات وقائية.

46- وبالإضافة إلى الإجراءات المذكورة أعلاه، اتُخذت إجراءات أخرى لتقديم الجناة إلى العدالة والتحقيق في ادعاءات العنف ضد المرأة، منها ما يلي: إصلاح قطاعي العدالة والشرطة بدعم من منظمات غير حكومية ومن منظومة الأمم المتحدة. وأدى هذا الدعم إلى إضفاء طابع لا مركزي على وحدة شرطة الأحداث وحماية الآداب العامة المكلفة بمكافحة العنف الجنسي والجنساني، التي تتخذ من بوجومبورا مقراً لها، من خلال إنشاء وحدات تابعة لها في المحافظات الأخرى؛ إنشاء 12 مركز مساعدة قانونية؛ تنظيم جلسات استماع متنقلة بغية الحد من تراكم قضايا العنف الجنسي والجنساني.

زاي- الاتجار بالأشخاص

47- من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص، أنشأت بوروندي الهيئات التالية واتخذت التدابير التالية: لجنة التشاور والمتابعة المعنية بمنع الاتجار بالأشخاص في بوروندي وقمعه، في عام 2022؛ الإدارة المسؤولة عن توظيف المهاجرين، في عام 2021؛ مديرية الهجرة والقوة العاملة؛ تمديد ساعات عمل خط المساعدة الهاتفي المخصص للأطفال الذين يواجهون صعوبات (من الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر إلى الساعة الثامنة مساءً).

حاء- الحق في التعليم

48- واصلت حكومة بوروندي توفير التعليم الأساسي المجاني واللوازم المدرسية للتلاميذ المنتمين إلى أسر فقيرة. وقد ارتفع معدل القيد الصافي ارتفاعاً كبيراً في المناطق الريفية والنائية في الفترة 2020-2021. أما معدل القيد الإجمالي المسجل في بوروندي، فيفوق 100 في المائة.

49- ومن عام 2018 إلى عام 2020، زاد معدل القيد الإجمالي بنسبة 2,8 في المائة (للفئة العمرية من 6 أعوام إلى 11 عاماً) و2,3 في المائة (للفئة العمرية من 7 أعوام إلى 12 عاماً). ويبين هذا المعدل أن النظام لا يزال يسجل الكثير من الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة بسبب رسوبهم أو التحاقهم بالمدرسة في سن متأخرة [18].

50- وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الحكومة مواد تعليمية مجانية وشجعت المطاعم المدرسية في بعض المدارس.

51- ويشرف معلم الصف على ما متوسطه 60 طالباً في المراحل الثلاث الأولى من التعليم الأساسي العام. وهناك 10 محافظات من أصل 18 محافظة تفوق فيها نسبة التلاميذ إلى المعلمين هذا المتوسط الوطني الذي لا يزال بعيداً عن الهدف البالغ 52 تلميذاً لكل معلم الموصى به، في عام 2015، في الخطة القطاعية لتطوير التعليم والتدريب المهني. ويبلغ عدد المعلمين الإجمالي 428 38 معلماً، منهم 847 21 معلمةً و581 16 معلماً[19].

52- وفيما يتعلق بالتعليم الجامع، تنص الفقرة 8 من المادة 9 من المرسوم رقم 090/100، المؤرخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، المتعلق بمهام وزارة التربية الوطنية والبحث العلمي وتنظيمها وعملها على إنشاء مكتب التعليم الجامع باعتباره من المكاتب والهياكل المتخصصة التابعة مباشرةً للوزارة. وتشمل الإنجازات الرئيسية التي تحققت في مجال توفير التعليم الشامل ودعمه في بوروندي ما يلي: '1' إنشاء مركز الإحالة المعني بالتعليم الجامع في كيغوبي، في عام 2020؛ '2' إعداد ثلاثة أدلة منسقة بشأن التعليم الجامع (دليل التعليم الشامل، والدليل المنسق بطريقة براي، والدليل المنسق بلغة الإشارة، وتقديم الرعاية الشاملة لتلاميذ الباتوا الملتحقين بالمدارس الداخلية).

53- ونُظمت دورات لتدريب معلمي مركز الإحالة المعني بالتعليم لجامع ومعلمي مدارس التعليم الجامع الأخرى على استقبال وتوجيه الأطفال ذوي الإعاقة ولغة الإشارة والكتابة بطريقة براي، وقُدمت للتلاميذ مواد تعليمية تلائم احتياجاتهم.

54- ومن بين التحديات التي لا تزال ماثلة في مجال التعليم ما يلي: عدم كفاية المواد التعليمية الملائمة لكل نوع من أنواع الإعاقة؛ وعدم تجهيز مركز الإحالة المعني بالتعليم الجامع تجهيزاً كافياً؛ ونقص المعلومات المتاحة عن التعليم الشامل وعدم كفاية الميزانية؛ وعدم رصد المدارس التجريبية والفرعية وتقييمها بانتظام؛ إخفاء بعض الآباء والأمهات أطفالهم ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة.

طاء- الحق في الصحة

55- الصحة حق مشروع مكرس في دستور بوروندي (المادة 55). وتهدف حكومة بوروندي، من خلال السياسة الوطنية للصحة للفترة 2016-2025، إلى ضمان تحسين الحالة الصحية للسكان تحسيناً مستمراً. ويتواصل تنفيذ التدابير التي تكفل توفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن الخامسة والأمهات الحوامل حتى يلدن وتعزيز نظام العاملين الصحيين المجتمعيين.

56- ويتواصل أيضاً تنفيذ التدابير التي تكفل توفير الرعاية الصحية المجانية للمتقاعدين وورثتهم. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع سياسات أخرى، منها السياسة الرامية إلى توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل القطاع غير الرسمي وإنشاء نظام التغطية الصحية الشاملة. ومن بين الإنجازات التي أحرزتها الحكومة أيضاً، تقريب المستشفيات المجتمعية من السكان، وإنشاء تعاونيات صحية مجتمعية، وتنظيم حملة فحص الإصابة بكوفيد-19.

57- وأخيراً، يجري وضع استراتيجية لتمويل قطاع الصحة. وفي عام 2018، اعتمدت بوروندي خطة استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز للفترة 2018-2022 تتعلق أولوياتها الرئيسية بالاستراتيجيات العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ياء- الحق في العمل

58- وتشمل أبرز الابتكارات الناشئة عن القانون رقم 1/11، المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، المنقِّح لقانون العمل في بوروندي ما يلي: توسيع نطاق تطبيق قانون العمل ليشمل القطاع غير الرسمي، وإدماج عمال المنازل وطلاب معاهد التدريب المهني والمتدربين، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوقهم، وحظر عمل الأطفال بما في ذلك أسوأ أشكاله، وضمان الصحة والسلامة المهنيتين، وتوفير خدمات الطب المهني، ومراعاة المتطلبات ذات الصلة بمكان العمل، وتوفير معدات الحماية المهنية، ومكافحة الحرائق، وما إلى ذلك.

59- ومع أن بوروندي لم تصدق بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، فإنها نفذت بالفعل السياسة الوطنية للهجرة واليد العاملة.

60- وفي إطار تنفيذ تلك السياسة، تفاوضت بوروندي ووقعت على اتفاقات تهدف إلى حماية اليد العاملة وتيسير تنقلها بين بلدان شتى. وأُنشئت إدارة مكلفة بتعزيز عمالة المهاجرين، وهي إدارة تتولى تنسيقها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي.

كاف- الحق في السكن

61- أنشأت حكومة بوروندي، في آذار/مارس 2020، مكتب الإسكان البوروندي المسؤول عن شراء واستصلاح قطع الأراضي وبناء المساكن المخصصة لذوي الدخل المنخفض. وفي عام 2022، وُضِعت سياسة "zéro Nyakatsi" (القضاء على المساكن المصنوعة من القش) التي تهدف إلى توفير السكن اللائق للفئات السكانية المستضعفة في بوروندي.

62- وتواصل الحكومة توفير الدعم بالصفائح المعدنية للمستضعفين، وبناء منازل لضحايا الكوارث الطبيعية والنازحين. وبالإضافة إلى ذلك، توجد هياكل لتمويل المساكن المخصصة لذوي الدخل المنخفض مثل مصرف الإسكان في بوروندي. وقد اتُّخذت جميع هذه الإجراءات تحقيقاً لأهداف الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية.

لام- حقوق المرأة

63- أحرزت بوروندي تقدماً كبيراً في تحسين المكانة الاجتماعية والثقافية للمرأة في الأسرة وفي المجتمع. وفي هذا الصدد، تحتفل بوروندي سنوياً، تحت رعاية أعلى السلطات في البلاد، ولا سيما السيدة الأولى ورئيس الجمهورية، بيوم المرأة والفتاة واليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن الذي يُنظم بموجب قرار مجلس الأمن 1325.

64- وفيما يتعلق بتعزيز إمكانات المرأة والرجل في قطاع الاقتصاد، استحدث العديد من الشركاء العاملين في مجال النهوض بالمرأة اقتصادياً آليات غير رسمية تكفل استفادة المرأة من برامج الإقراض في القرى. فعلى سبيل المثال، عُمم نهج جمعيات الادخار والإقراض القروية "NAWE NUZE" على الصعيد الوطني. وفي عام 2018، وضعت الوزارة المعنية بالشؤون الجنسانية، بالتعاون مع شركائها في التنمية، برنامجاً وطنياً لبناء القدرات الاقتصادية للمرأة للفترة 2019-2027، وهو برنامج يتمثل هدفه العام في المساهمة في تعزيز حصول المرأة على الموارد. وأُنشئ مصرف الاستثمار والتنمية للمرأة، الذي يعمل منذ آذار/مارس 2022 برأس مال قدره 10 مليارات فرنك بوروندي.

65- وفيما يتعلق بمشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في هيئات صنع القرار ومؤسسات الدولة، بات دستور بوروندي ينص على أحكام جديدة هامة لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وبات الدستور ينص على تخصيص حصة لا تقل عن 30 في المائة للمرأة في مناصب صنع القرار السياسي.

66- وفي أعقاب الانتخابات العامة لعام 2020، أصبحت النساء يشكلن 41 في المائة من مجلس الشيوخ، و38 في المائة من الجمعية الوطنية، و33 في المائة من مجالس البلديات، و36 في المائة من موظفي البلديات.

67- وعلى صعيد مجالس أعيان التلال، أُحرز قدر من التقدم، وإن كان بوتيرة بطيئة للغاية، في تمثيل المرأة في مجالس أعيان التلال رغم عدم وجود قانون يحدد حصة لتمثيلها، إذ باتت النساء يشكلن 19 في المائة من عضوية مجالس أعيان التلال في عام 2020 مقارنة بما نسبته 17 في المائة في عام 2015. ومنذ عام 2020، تشغل 5 نساء، أي بنسبة تمثيل قدرها 31 في المائة، مناصب وزارية في الحكومة التي تتألف من 15 وزيراً ووزيرة.

68- وباستثناء 5 محافظات لم تتوافر عنها بيانات مفصلة لدى وزارة العدل، هي: محافظات سيبيتوكي ونغوزي وكايانزا وروموننغي وبوجومبورا، يبلغ عدد النساء المنتخبات في مجالس أعيان التلال الأخرى، وعددها 13 مجلساً، 787 6 امرأة مقابل 616 20 رجلاً. ومحافظة غيتيغا هي المحافظة التي انتخبت أكبر عدد من النساء، بواقع 342 1 امرأة مقابل 638 2 رجلاً؛ وسُجلت أقل إحصاءات لتمثيل المرأة في محافظة كانكوزو، التي انتُخبت فيها 231 امرأة مقابل 1 073 رجلاً؛

69- وثمة إنجاز بارز آخر يتمثل في الإصلاح الدستوري المؤرخ 7 حزيران/يونيه 2018 الذي يفرض على الأحزاب السياسية عتبة جديدة في تشكيل قوائم مرشحيها لانتخابات نواب البرلمان. ويلزم دستور عام 2019 وقانون الانتخابات الأحزاب السياسية والائتلافات الحزبية بأن تكون هناك مرشحة واحدة على الأقل من بين كل ثلاثة مرشحين مسجلين في القوائم الانتخابية.

70- وينص قانون الانتخابات الصادر في أيار/مايو 2019 على وجوب تخصيص 30 في المائة على الأقل من المقاعد في مجالس البلديات للنساء. واضطلعت منظمات غير حكومية بالأنشطة التالية: الدعوة إلى تعديل بعض مواد دستور عام 2018 بما يكفل مشاركة المرأة في الحياة السياسية؛ تشجيع المرشحات المحتملات في انتخابات عام 2020 على الترشح والإدلاء بأصواتهن؛ حشد دعم المسؤولين المنتخبين وصناع القرار ودعوتهم إلى إعادة النظر في الحصة المخصصة للنساء في هيئات صنع القرار وزيادتها، وما إلى ذلك.

71- ومن بين التدابير المتخذة لتذليل العقبات التي تعترض تمكين المرأة، إنشـــاء دوائر لتوفير الخدمات المتعلقة بالأراضي على مستوى القرى بغية تمكين النساء من تسجيل ملكية الأراضي بالاشتراك مع أزواجهن والتمتع، بموجب القانون، بحقوقهن في استخدام الأراضي. فالأرض ليست مجرد وسيلة إنتاج، وإنما هي أيضـاً ضـمانة هامة للحصـول على الائتمان وأنواع التمويل الأخرى. ويمثل اتخاذ تدابير تكفل حصول النساء على شهادات تثبت حقوقهن في ملكية الأراضي خطوةً إيجابية من حيث تطور الممارسات العرفية. ولا تكفل هذه التدابير إذكاء وعي المجتمعات المحلية بقضـــايا الأراضـــي التي تمس المرأة وإثراء مناقشة تلك المجتمعات لهذه القضايا فحسب، وإنما تؤكد حقوق المرأة وتعززها أيضاً، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على قروض بضمان الرهن العقاري من المؤسسات المالية.

72- ويجري تنقيح بعض القوانين ضماناً للمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. وتشمل هذه القوانين قانون الأحوال الشخصية والأسرة، لتعزيز مكانة المرأة في الأسرة والمنزل والمجتمع المحلي وإلغاء جميع الأحكام التي تميز ضـد المرأة؛ والقانون الجنائي، لمواءمته مع قانون منع العنف الجنسـاني وقمعه وحماية الضحايا؛ وقانون الجنسية، لحذف الأحكام التي تميز ضد المرأة.

73- وتُخصّـص موارد من الميزانية لتنفيذ السـياسـة الجنسـانية الوطنية، وقرار مجلس الأمن 1325، ومكافحة العنف ضـد المرأة، وتمكين المرأة. وتجري زيادة هذه الموارد سنوياً. وتملك الإدارة العامة للنهوض بالمرأة وتعزيز المسـاواة بين الجنسـين عدداً كافياً من الموظفين لتنفيذ السـياسـة الجنسـانية الوطنية، وقرار مجلس الأمن 1325، والاسـتراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسـي والجنسـاني، والبرنامج الوطني لبناء القدرات الاقتصـــادية للمرأة. ومن أجل تذليل العقبات التي تحول دون تمكين المرأة، اعتُمدت الأدوات المرجعية التالية: البرنامج الوطني لبناء القدرات الاقتصادية للمرأة للفترة 2021-2027؛ وإنشاء مصرف الاستثمار والتنمية من أجل المرأة في عام 2022 ومصرف الاستثمار من أجل الشباب في عام 2021.

ميم- حقوق الطفل

74- أحرزت بوروندي تقدماً كبيراً في إدارة شـؤون قضـاء الأحداث. وينص قانون الإجراءات الجنائية لعام 2018 على أحكام جديدة تتعلق بإجراءات التحقيق الأولي والتحقيق مع القصـــر ومقاضـــاتهم ومحاكمتهم (المواد من 280 إلى 291). وتشمل هذه الأحكام ما يلي: '1' الإلزام بتقديم المعونة القضائية للأطفال في جميع مراحل الإجراءات، '2' الإلزام بأن يكون الطفل مصـــحوباً بوالديه أو أقاربه، '3' الإلزام بإجراء تحقيق في الظروف الاجتماعية للطفل، '4' الإلزام بفصـل القُصَّـر عن البالغين المحتجزين، '5' معالجة ملفات قضـايا الأحداث بسرعة مع تخصيص اللون البرتقالي لها، '6' إنشاء دوائر وأقسام متخصصة في قضايا الأحداث داخل المحاكم، '7' عقد جلسات مغلقة لسماع الدعاوى الجنائية التي يكون أحد طرفيها أو كليهما قاصراً، '8' إنشاء مركز ثالث لإعادة تأهيل مخصص للقاصرات المخالفات للقانون.

75- وفي عام 2020، نظمت وزارة الداخلية، بالتعاون مع مؤسسة ستام وبدعم من اليونيسف، حملة لتسجيل المواليد في السجل المدني في محافظة روبيغي. وعمل الأطفال محظور بموجب قوانين شتى في بوروندي، منها قانون العمل. وتحدد المادة 10 من قانون العمل السن القانونية للعمل في 16 عاماً.

76- وتواصل بوروندي أيضاً تنفيذ ما يلي: '1' السياسة الوطنية لحماية الطفل للفترة 2020-2024؛ '2' الاســـتراتيجية الوطنية للرعاية البديلة للأطفال في بوروندي؛ '3' المعايير الدنيا المتعلقة بالأطفال المودعين دور الرعاية أو المحرومين من بيئة أسـرية في بوروندي؛ '4' اسـتراتيجية مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع والبالغين المتسولين وإعادة إدماجهم في المجتمع.

77- وبدأت بوروندي حملة للإفراج عن الأطفال المحتجزين وإعادة إدماجهم في أسرهم وتدريبهم مهنياً. وتُتخذ هذه الإجراءات مع مراعاة مصالح الطفل الفُضلى. وتعمل الحكومة في تآزر مع شركائها ضماناً لاستدامة هذه العملية. ويُتَبع أيضاً إجراء تشغيلي موحد في التعامل مع حالات الأطفال غير المصحوبين و/أو المنفصلين عن ذويهم أثناء تنفيذ تلك الإجراءات.

نون- حقوق شعوب الباتوا الأصلية

78- تحمي المادتان 13 و22 من دستور جمهورية بوروندي جميع المواطنين من التمييز. ويتمتع شعب الباتوا بالحقوق المدنية والسياسية نفسها التي يتمتع بها المواطنون البوروندیون الآخرون. ويمنح الدستور شعب الباتوا ثلاثة مقاعد في الجمعية الوطنية وثلاثة مقاعد في مجلس الشيوخ.

79- واتخذت بوروندي أيضاً، في عام 2022، تدابير لتعزيز التحاق أطفال الباتوا بالمدارس تشمل جميع التلاميذ المنحدرين من شعب الباتوا الذين اجتازوا الامتحان التنافسي الوطني للالتحاق بالمدارس الداخلية. وبالنسبة للعام الدراسي 2021-2022، نجح 103 تلاميذ من أصل 117 مرشحاً من الباتوا في الامتحان التنافسي الوطني[20].

80- وبالإضافة إلى ذلك، لدى شعب الباتوا مقعدان في برلمان الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا، ووزير مسؤول عن حقوق الإنسان لإثنية الباتوا، وممثلين في مؤسسات أخرى في البلد.

81- وتواصل بوروندي أيضاً توفير الرعاية الصحية المجانية للمستضعفين من أسر وأطفال الباتوا. ويؤخذ شعب الباتوا أيضاً في الاعتبار في سياسات التوطين في القرى. ومن بين التدابير الإيجابية الأخرى التي اتخذتها الحكومة، توزيع أراض على الباتوا لمساعدتهم على تحسين ظروفهم المعيشية.

82- وتغطي بوروندي أيضاً تكاليف علاج الباتوا في المستشفى وتسوية أوضاعهم من حيث وثائق الحالة المدنية، مثل شهادات الزواج وتسجيل المواليد.

83- وبالإضافة إلى ذلك، يراعي مشروع لدعم شبكات الأمان الاجتماعي التوازن الاجتماعي، بما يشمل الباتوا المستفيدين من خدماته.

84- ووضعت بوروندي وأقرت استراتيجية وطنية لإدماج الباتوا اقتصادياً واجتماعياً للفترة 2022-2027، وهي استراتيجية يجري اعتمادها حالياً.

سين- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

85- بذلت حكومة بوروندي جهوداً كبيرة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة، في جملة أمور، إلى القانون رقم 03/1، المؤرخ 10 كانون الثاني/يناير 2018، المتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في بوروندي وحمايتها، والمرسوم رقم 100/125، المؤرخ 9 آب/أغسطس 2019، المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومهامها وتكوينها وعملها. وصدقت بوروندي أيضاً، في 28 نيسان/أبريل 2022، على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا.

86- وبالإضافة إلى ذلك، تنص المواد من 183 إلى 186 من قانون العمل البوروندي لعام 2020 على أحكام تتعلق تحديداً بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

87- وعلى الصعيد المؤسسي، اعتمدت بوروندي السياسة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عملها للفترة 2020-2024.

88- ويُعد إنشاء إدارة للتعليم الجامع في وزارة التربية الوطنية بمثابة ركيزة هامة في الجهود الرامية إلى تعزيز حق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم.

عين- حقوق الأشخاص المصابين بالمهق

89- لا توجد في بوروندي سياسة محددة بوضوح لحماية المصابين بالمهق. غير أن الدولة تنظم، بالتعاون مع شركائها في التنمية، حملات توعية ودعوة تهدف إلى تغيير نظرة المجتمع إلى الأشخاص المصابين بالمهق والنظرة السلبية التي كثيراً ما يكوِّنها هؤلاء الأشخاص عن أنفسهم. وقد اتُخذت إجراءات قانونية لقمع الجرائم المرتكبة ضد هذه الفئة من السكان.

فاء- المشردون واللاجئون والعائدون إلى وطنهم

90- اعتمدت بوروندي استراتيجية وطنية لإعادة إدماج الأشخاص المتضررين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفترة 2017-2021، ويجري وضع استراتيجية للفترة 2023-2027.

91- وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام 2020، تسارعت حركة عودة اللاجئين إلى الوطن في إطار أولويات الحكومة الرامية إلى حشد جهود مواطنيها في العمل الرامي إلى تحقيق التنمية التي لا تخلِّف عن ركبها أحداً. وفي هذا الصدد، بذلت بوروندي جهوداً كبيرة تمثلت في تنظيم حملات في مخيمات اللاجئين البوروندديين في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا من أجل توعيتهم بأهمية العودة الطوعية إلى بلدهم[21]. ولتحقيق هذه الغاية، استقبلت بوروندي بالفعل أكثر من 000 68 أسرة تتألف من 000 205 عائد من عام 2017 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2022، بمن في ذلك أكثر من 000 19 عائد في عام 2022.

صاد- النازحون من جراء تغير المناخ

92- بوروندي من أكثر البلدان تضرراً من الدمار الذي يسببه تغير المناخ والذي يؤدي إلى نزوح السكان داخل البلد. وتشمل هذه الكوارث البيئية الأمطار الغزيرة، والفيضانات، والانهيارات الأرضية، وعواصف البرَد، والرياح العاتية، وتتسبب في خسائر في الأرواح والممتلكات في مختلف أنحاء البلد.

93- وفي الفترة من عام 2018 إلى أيار/مايو 2021، تضرر من الكوارث الطبيعية 659 268 شخصاً، من بينهم 060 99 نازحاً. ويشكل المتضررون من الكوارث الطبيعية في عام 2021 والنازحون من جرائها 22 في المائة و23 في المائة على التوالي من إجمالي المتضررين والنازحين.

94- غير أن عام 2020 هو العام الذي تضرر فيه أكبر عدد من الأشخاص حتى الآن، إذ بلغ عدد المتضررين فيه 199 95 شخصاً، من بينهم 222 44 نازحاً. والمناطق الأشد تضرراً هي محافظة بوجومبورا وبلدية بوجومبورا ومحافظات روتانا، وبوبانزا، وسيبيتوكي، ونغوزي[22].

95- وأصابت منطقة غاتومبا الواقعة في بلدية موتيمبوزي في محافظة بوجومبورا أضرار مضاعفة من جراء فيضان نهري روسيزي وكاجيكي ومن جراء ارتفاع منسوب مياه بحيرة تنجانيكا. وقد سُجل أكثر من نصف عدد الأشخاص المتضررين في هذه المنطقة (673 40 شخصاً من إجمالي 180 52 شخصاً متضرراً).

96- وشهدت منطقة غاتومبا فيضانات دورية على مدى العقد المنصرم. وكثيراً ما تغمر المياه جميع الأحياء السكنية في المنطقة. وحدثت فيضانات هذا العام بينما كانت 733 1 أسرة (حوالي 000 5 شخص) لا تزال تعيش في مخيمات النازحين داخلياً في انتظار إيجاد حلول دائمة لها. وأثرت هذه الفيضانات تأثيراً كبيراً على السلع والخدمات نتيجة للدمار الكبير الذي لحق بالهياكل الأساسية الاقتصادية والصحية والمدرسية.

97- تنص خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2027 على تعزيز التنمية القادرة على مواجهة الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ. ووضِعت أيضاً خطة عمل للفترة 2018-2021 في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من المخاطر والكوارث للفترة 2018-2025.

98- وتود حكومة بوروندي أيضاً أن تسلط الضوء على وضع خطة للتأهب للطوارئ المتعددة لها للفترة 2020-2021، تليها خطط طوارئ على مستوى المحافظات والبلديات. وبالإضافة إلى ذلك، وقبل انعقاد الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في في كاتوفيتسه (بولندا) في الفترة من 2 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر 2018، أبدت حكومة بوروندي مرة أخرى استعدادها للمساهمة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ من خلال اتخاذ جملة من التدابير، من بينها استحداث برنامج واسع النطاق لإعادة التحريج أُطلق عليه اسم "EWE BURUNDI URAMBAYE"[23].

99- وتشمل تلك التدابير أيضاً إنشاء مركز وطني لعمليات الطوارئ تتمثل مهمته في التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المذكورة في خطة الطوارئ الوطنية خلال عمليات الاستجابة للطوارئ.

100- وفيما يخص النازحين داخلياً البالغ عددهم 999 1 نازحاً الذين ما زالوا في مخيمات النازحين، أسفرت حملة التوعية الأخيرة لعام 2018 عن نتائج أفضل. وتواصل السلطات الإدارية بذل جهود التوعية، وكثيراً ما تمنح الوزارة المعنية صفائح معدنية للأسر المعيشية التي تقرر العودة إلى تلالها. والواقع أن للنازحين حرية الاختيار بين خيارات عدة، هي: '1' العودة إلى ديارهم؛ '2' الاندماج في المجتمع المحلي؛ '3' إعادة التوطين في مكان آخر في البلد.

101- وتتطلب هذه الحلول الدائمة الثلاثة التزاما منسقاً من جانب جميع الشركاء من مختلف القطاعات بالمبادئ الثلاثة التالية: حق كل نازح في اختيار الحل الدائم الذي يفضله من دون قيد أو شرط؛ وضمان حق النازحين في الحصول على الأراضي وضمان التماسك الاجتماعي مع المجتمع المضيف أو المستقبِل منعاً لحدوث أي توترات أو نزاعات جديدة وتضميداً للجراح التي خلفها النزاع على المجتمع.

102- ويتلقى كل عائد مساعدة طارئة عند استقباله في مركز العبور. وبعد الانتهاء من جميع إجراءات التحقق والتسجيل، يتلقى العائد حزمة من المساعدات تتألف من مواد غذائية (تكفي لمدة ثلاثة أشهر) ومواد غير غذائية ومبلغ نقدي، وقد طرأت زيادة على المبلغ النقدي الممنوح منذ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (75 دولاراً أمريكياً لكل طفل و150 دولاراً أمريكياً لكل بالغ). ووفقاً للبيانات المحدّثة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021، يبلغ عدد الأشخاص الذين استقروا في مناطق مختلفة من البلد **122 180** شخصاً.

قاف- العدالة الانتقالية

103- تعمل لجنة الحقيقة والمصالحة التي أنشأتها بوروندي بموجب القانون رقم 18/1، المؤرخ 15 أيار/مايو 2014، على التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت منذ الحقبة الاستعمارية في عام 1886 حتى عام 2008 وإثبات الحقيقة فيها.

104- وفي عام 2020، أصدرت لجنة الحقيقة والمصالحة 5 تقارير عن عملها أشارت إليها باسم «عام الاكتشاف». وقد تسنى إنجاز هذا العمل العظيم من خلال الشهادات التي أدلى بها العديد من الأشخاص الذين شهدوا الإبادة الجماعية في عام 1972.

105- وفي عامي 2020 و2021، تركزت التحقيقات التي أجرتها لجنة الحقيقة والمصالحة في عشر محافظات من البلد هي: غيتيغا، وكاروسي، ورومونجي، وماكامبا، وبوروري، وموبينغا، وكيروندو، وبلدية بوجومبورا، ومورامفيا، وموارو.

106- وإجمالاً، أجرت اللجنة مقابلات مع 986 شخصاً من هذه المحافظات[24]. وأكدت اللجنة، في تقريرها المرحلي لعام 2021، وجود 190 مقبرة جماعية من أصل 690 مقبرة جماعية مبلغ عنها. واكتشفت اللجنة رفات 897 19 شخصاً في 190 مقبرة جماعية. ووصِفت المذابح التي ارتُكبت في عام 1972 بأنها إبادة جماعية ضد الهوتو.

راء- التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

107- تواصل بوروندي تنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن لجان الخبراء المستقلين التي ترصد تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

108- وتؤكد بوروندي مجدداً التزامها بالتعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان. وتحرص بوروندي على التعاون مع هيئات وآليات حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي.

109- وأنشأت بوروندي أيضاً لجنة دائمة مشتركة بين القطاعات لصياغة التقارير الأولية والدورية بموجب القرار الوزاري رقم 1361/225، المؤرخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 المنقِّح للأمر رقم 559/225 المؤرخ، 17 حزيران/يونيه 2021، لكي تُعد تقارير عالية الجودة وتتابع تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الآليات.

رابعاً- الاستنتاجات

110- يتبين من هذا التقرير أن بوروندي أحرزت تقدماً كبيراً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مقارنةً بالتقرير السابق المقدم في عام 2018. والواقع أن حكومة بوروندي تتحلى بإرادة سياسية قوية لتحسين حالة حقوق الإنسان، وهو ما يتجلى في التدابير التشريعية والقضائية والاجتماعية والإدارية المتخذة. وتشمل هذه التدابير تحسين المعاشات التقاعدية، ومراعاة حقوق عمال المنازل في قانون العمل الجديد، وإنشاء مصرف للنساء ومصرف للشباب، وإنشاء مراكز صحية ومستشفيات في كل بلدة، وما إلى ذلك.

111- غير أنه لا تزال هناك تحديات كبرى. ومن أهم هذه التحديات، الفقر الذي تتمثل إحدى نتائجه المباشرة في لجوء الأطفال والبالغين بشكل متزايد إلى التسول؛ وظاهرة أطفال الشوارع؛ وتنقيح بعض القوانين مثل قانون الأحوال الشخصية والأسرة، والفساد الذي يتطلب من الحكومة بذل المزيد من الجهود للقضاء عليه.

112- وعلى الرغم من هذه التحديات، تؤكد الحكومة مجدداً التزامها بمواصلة مكافحة الفقر من خلال تشجيع البوروندیين على بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق التنمية لفائدة أسرهم وبلدهم.

Notes

1 Ordonnance ministérielle n° 225/1361 du 18 novembre 2021 portant révision de l'Ordonnance n° 225/559 du 17 juin 2021 portant la mise en place du Comité Permanent de rédaction des rapports initiaux et périodiques des Conventions ratifiées par le Burundi.
2 PND 2018-2027.
3 RGPH, EDS III 2016-2017.
4 Loi n°1/03 du 23 janvier 2021 portant complément des dispositions du Code de Procédure Civile relative à la Réinstitution du Conseil des Notables de la Colline.
5 La loi n°100/053 du 01 septembre 2020 portant mission et organisation du ministère des affaires étrangères et de coopération au développement.
6 Décret n° 100/0125 du 9 août 2019 portant création, missions, composition et fonctionnement du Comité national pour les Droits des personnes handicapées au Burundi.
7 (Ngozi, Muyinga,Gitega,Mwaro,Bururi,Makamba,Rutana,Kayanza,Cibitoke et Bubanza)
8 Retraite Gouvernementale de deux jours du 03 au 04 janvier 2023 à Kayanza.
9 Ministère de la Justice, Politique sectorielle du Ministère de la Justice 2016-2020, Bujumbura, janvier 2016, p.13.

[10] Peuple autochtone du Burundi.
[11] Loi nº 1/09 du 11 mai 2018 portant modification du Code de procédure pénale.
[12] Articles 268 à 279 du Code de procédure pénale.
[13] Institut Supérieur de Police, Ecole des Sous-Officiers de Police, les centres d'Instruction pour les agents de police.
[14] Article 416 du CPP la mise en œuvre.
[15] Une ordonnance no 225.01/36 du 25 janvier 2019 portant création, missions, organisation et fonctionnement d'un centre d'excellence sur la lutte contre les Violences Sexuelles et Basées sur le Genre.
[16] Modules de formation sur les VSBG dispensés au niveau de l'ISP, de l'EBPO et des CI.
[17] Voir tableau n °1 en annexe.
[18] Cfr tableau n °2 en annexe.
[19] Cfr Tableau n°3 en annexe.
[20] https://www.rtnb.bi
[21] Cfr tableau en annexe.
[22] UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, juillet 2021.
[23] Notre Burundi bien couvert de végétation.
[24] https://abpinfos.bi